

- 1- التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م
- 2- التصويت على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
- 3- التصويت على تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م
- 4- التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أدائهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
- 5- التصويت على صرف مبلغ (1,020,000 ريال) كمكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م ، بواقع (180,000 ريال) لرئيس مجلس الإدارة و (120,000 ريال) لكل عضو من أعضاء المجلس.
- 6- التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من عام 2018م والربع الأول من العام 2019م وتحديد اتعابهم.
- 7- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة وشركة يوسف بن أحمد كانو والتي لعضو مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو مصلحة مباشرة فيها وهي عبارة عن وثائق تأمين، والترخيص بها لعام قادم، حيث أن سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو عضو مجلس إدارة لدى الشركتين، علماً بأن التعاملات لعام 2017م بلغت (24.138 مليون ريال (بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)
- 8- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة وشركة مجموعة الجريسي والتي لعضو مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ زياد عبدالرحمن الجريسي مصلحة مباشرة فيها وهي عبارة عن وثائق تأمين، والترخيص بها لعام قادم حيث أن سعادة الأستاذ/ زياد عبدالرحمن الجريسي عضو مجلس إدارة لدى الشركتين، علماً بأن التعاملات لعام 2017م بلغت (29.467 مليون ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)
- 9- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة وشركة اكسا كوربورت سولوشن والتي لأعضاء مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول آدمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستييفن واغستاف مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا وهي عبارة عن وثائق تأمين والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات لعام 2017م بلغت (2.279 مليون ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)
- 10- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة وشركة يوسف بن أحمد كانو والتي لعضو مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو مصلحة مباشرة فيها والمتمثلة بعقود الإيجار السنوية لمكاتب الرياض وجدة وصيانة المكاتب ومواقف المركبات وتذاكر طيران الموظفين وغيرها من المصروفات والترخيص بها لعام قادم حيث أن سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو عضو مجلس إدارة لدى الشركتين، علماً بأن التعاملات لعام 2017م بلغت (2.129 مليون ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)
- 11- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة ومجموعة اكسا العالمية والتي لأعضاء مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول آدمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستييفن واغستاف مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا والمتمثلة في عقود إعادة تأمين المخاطر والترخيص بها لعام قادم، حيث بلغت التعاملات لعام 2017م (52.2 مليون ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)
- 12- التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة ومجموعة اكسا العالمية والتي لأعضاء مجلس الإدارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول آدمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستييفن واغستاف مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا العالمية والمتمثلة في عمليات إعادة التأمين والترخيص بها لعام قادم، حيث بلغت التعاملات لعام 2017م (3.63 مليون ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)

13- التصويت على الأعمال والعقود التي سوف تتم بين الشركة وشركة اكسا وبنترثر والتي لأعضاء مجلس الادارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول أمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستيفن واغستاف مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا العالمية والمتمثلة ببرنامج ادخار لموظفي الشركة والترخيص بها لعام قادم، حيث بلغت التعاملات لعام 2017م (726 ألف ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)

14- التصويت على الأعمال والعقود التي سوف تتم بين الشركة ومجموعة اكسا العالمية والتي لأعضاء مجلس الادارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول أمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستيفن واغستاف مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا العالمية والمتمثلة ببرنامج أسهم الأداء للموظفين والترخيص بها لعام قادم، حيث بلغت التعاملات لعام 2017م (247 ألف ريال) بدون شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال. (مرفق)



redefining insurance
رؤية جديدة للتأمين

نموذج توكيل

التاريخ:

أنا المساهم () () الجنسية ، بموجب هوية/اقامة/جواز سفر لغير السعوديين رقم () صادرة من () بصفتي الشخصية أو (مفوض بالتوقيع عن مدير/ رئيس/مجلس ادارة شركة (اسم الشركة) ومالك (ة) لأسهم عددها () سهم من أسهم شركة اكسا للتأمين التعاوني مساهمة سعودية المسجلة في السجل التجاري في الرياض برقم 1010271203 ، فإنني بهذا أوكل (اسم الوكيل الرباعي) لينوب عني في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في فندق الماريوت بالرياض المملكة العربية السعودية في تمام الساعة 07:00 مساءً من يوم الأحد بتاريخ 1439/08/27 هـ الموافق 2018/5/13م

وقد وكلته بالتصويت نيابة عني على المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وغيرها من المواضيع التي قد تطرحها الجمعية للتصويت عليها ، والتوقيع نيابة عني على كافة القرارات والمستندات المتعلقة بهذه الاجتماعات ، ويعتبر هذا التوكيل ساري المفعول لهذا الاجتماع او أي اجتماع لاحق يؤجل اليه

اسم موقع التوكيل :

صفة موقع التوكيل :

رقم السجل المدني لموقع التوكيل (أو رقم الإقامة أو جواز السفر لغير السعوديين):

توقيع الموكل (بالإضافة للختم الرسمي إذا كان مالك الأسهم شخصاً معنوياً):

السادة مساهمي شركة أكسا للتأمين التعاوني المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لمساهمي الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 .

نفيد مساهمي الشركة بأن لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة، تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين. عقدت اللجنة 6 (ستة) اجتماعات خلال العام المالي 2017 م، وقامت لجنة المراجعة خلال العام المالي 2017م بأعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها كما يلي:

- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام 2017م.
- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام 2017م.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية .
- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها، وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر، ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على أعمال المراجعة الخارجية.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م ومراجعة خطاب الإدارة والصادر عن المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها، ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين، ورفع التوصية للنظر باعتمادها الي مجلس الإدارة.
- مراجعة عروض الأسعار المقدمة من المراجعين الخارجيين والخاصة بأعمال المراجعة الخارجية وتقديم التوصية اللازمة لجمعية المساهمين بالشركة لتعيين المراجعين الخارجيين للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2018م.
- مراجعة واعتماد خطط إدارة الإلزام لعام 2017 م.
- دراسة تقارير الإلتزام التي تعكس مدى الإلتزام الشركة بمتطلبات الجهات الإشرافية والرقابية عليها والتأكد من الإلتزام بما ورد فيها من إجراءات للإلتزام بالملاحظات
- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنويا.
- مراجعة دليل عمل الأموال الخاصة بالشركة والمتضمن السياسات والإجراءات وفق نظام مكافحة غسل الأموال و مكافحة الإرهاب.
- متابعة تنفيذ ملاحظات مؤسسة النقد والخاصة بالزيارات التفتيشية للشركة



redefining insurance

رؤية جديدة للتأمين

- تقديم محاضر الاجتماعات الخاصة بالشركة لمجلس ادارة الشركة وإشعار مجلس الإدارة بأي ملاحظات رئيسية.
- الإجتماع بأعضاء الإدارة التنفيذية بالشركة ومناقشة التقارير الرقابية، كلما دعت الحاجة لذلك.

نظام الرقابة الداخلية

الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دورا محوريا في تحقيق أهداف الشركة، وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية. يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة. ويقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة. تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها. إضافة لما ذكر فإن لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومدير الإلتزام ، وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

بناء على ما ذكر فإن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ، ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة اعمالها، وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.

أعضاء لجنة المراجعة:

- 1- الدكتور/ مازن حسونة (رئيس اللجنة)
- 2- الأستاذ / صالح الفضل (عضو)
- 3- الأستاذ / هاني عبيد (عضو)

المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يود رئيس مجلس ادارة الشركة ابلاغ المساهمين بالمعاملات التي تمت خلال العام 2017م والتي سوف تتم بين الشركة مع جهات ترتبط بالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة للعام 2018 والترخيص بها لعام قادم. وقد جرت هذه المعاملات في مسار العمل العادي واعتبرها مجلس إدارة الشركة قائمة على أساس تجاري بحت وعلى أفضل ما يصب في مصلحة الشركة. ولم يجد مجلس إدارة الشركة أي تضارب في المصالح بخلاف معاملات الأطراف ذات العلاقة (على أساس تجاري بحت) والتي سوف تُطلب الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العامة. وتأتي تفاصيل هذه المعاملات على النحو التالي:

النوع	المبلغ بالآلاف الريالات السعودية	الوصف	التجديد وتفاصيل أخرى
إجمالي الأقساط المكتتبة	24,138	عقود التأمين الصادرة لشركة مجموعة يوسف بن أحمد كانوا والتي يشارك في عضوية مجلس ادارتها سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو، ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	وقد صدرت عقود التأمين المذكورة على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق.
إجمالي الأقساط المكتتبة	29,467	عقود التأمين الصادرة لشركة مجموعة الجريسي والتي يشارك في عضوية مجلس ادارتها سعادة الأستاذ/ زياد عبدالرحمن الجريسي ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	وقد صدرت عقود التأمين المذكورة على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق.
إجمالي الأقساط المكتتبة	2,279	عقود التأمين الصادرة لشركة اكسا كوربورت سولوشن والتي لأعضاء مجلس الادارة سعادة الأستاذ/ جيروم دراوش، والاستاذ/ جاد عريس، والاستاذ/ بول آدمسون، والاستاذ/ علي عبدالله كانو، والاستاذ/ ستيفن واغستاف مصلحة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة اكسا ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	وقد صدرت عقود التأمين المذكورة على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق.
نسبة إعادة التأمين	52,273	عقود إعادة إسناد تأمين المخاطر وهي تكاليف إتفاقيات إعادة التأمين المسندة لمجموعة أكسا العالمية والتي تعد في سياق الأعمال الاعتيادية على أساس التراضي وهي عقود سنوية تجدد حسب الإتفاق. ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت. علماً بأن حصة معيدي التأمين من إجمالي المطالبات تحت التسوية بقيمة 15 مليون ريال ولا توجد شروط تفضيلية لهذه العقود والأعمال.	وهذه العقود لإعادة التأمين على أساس تجاري بحت، وهي عقود على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق..
المطالبات المدفوعة	11,914	المطالبات المدفوعة عن عقود التأمين الصادرة لشركة مجموعة يوسف بن أحمد كانوا والتي يشارك في عضوية مجلس ادارتها سعادة الأستاذ/ علي عبدالله كانو، والاستاذ/ ستيفن واغستاف. ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	-
المطالبات المدفوعة	26,728	المطالبات المدفوعة عن عقود التأمين الصادرة لشركة مجموعة الجريسي والتي يشارك في عضوية مجلس ادارتها سعادة الأستاذ/ زياد عبدالرحمن الجريسي ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	-



redefining insurance

رؤية جديدة للتأمين

-	المطالبات المدفوعة عن عقود التأمين الصادرة لشركة أكسا كوربورت سولوشن والتي لأعضاء مجلس الادارة سعادة الأستاذ/ جبروم دراوش، والأستاذ/ جاد عريس، والأستاذ/ بول أدمسون، والأستاذ/ علي عبدالله كانو، والأستاذ/ ستيفن واغستاف مصلحة فيها باعتبارهم ممثلين عن كيانات تابعة لمجموعة أكسا ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	340	المطالبات المدفوعة
عقود الإيجار على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق، وتُدفع النفقات الأخرى عند استلام الفواتير.	هذه تشمل مبالغ الإيجار السنوية لمكاتب الرياض وجدة وصيانة المكاتب ومواقف المركبات وتذاكر طيران الموظفين وغيرها من المصروفات، والتي يشارك في عضوية مجلس ادارتها سعادة الأستاذ / علي عبدالله كان، والأستاذ/ ستيفن واغستاف. ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	2,129	النفقات التي يتقاضاها الأطراف ذات العلاقة
وهذه العقود لإعادة التأمين على أساس تجاري بحت، وهي عقود على أساس سنوي قابلة للتجديد حسب الاتفاق.	عمولات إعادة التأمين وهي عمولة معيدي التأمين وفق وثائق إعادة التأمين المسندة مع كيانات أكسا العالمية والتي تعد في سياق الأعمال الاعتيادية على أساس التراضي وهي عقود سنوية تجدد حسب الإتفاق. ولا يوجد أي تضارب للمصالح حيث تمت هذه العقود في مسار العمل الطبيعي على أساس تجاري بحت.	3,638	عمولات إعادة التأمين
تدفع المساهمة سنويًا.	رتبت الشركة لعمل برنامج ادخار لموظفيها مع شركة أكسا وينترثر، والتي تعد في سياق الأعمال الاعتيادية وتدفع هذه المساهمة سنويًا.	726	برامج الادخار
تتحمل الشركة تكاليف هذه الأسهم وفقًا لترتيب رسوم خاص بالمجموعة تُدفع مباشرة إلى أكسا إس إيه.	طرحت مجموعة أكسا (يُشار إليها "المجموعة") خطة قائمة على أسهم الأداء للموظفين بكيانات أكسا في جميع أنحاء العالم وقد تم إعدادها لمكافحة الموظفين على دورهم في تحقيق الأهداف طويلة الأمد للكيانات التي يعملون بها. تُسهم هذه الخطة في تحفيز الموظفين بعد استكمال عدد معين من السنوات لدى الشركة من خلال منحهم أسهم لدى أكسا إس إيه دون تحميلهم أي تكلفة. يتم إصدار هذه الأسهم خارج المملكة العربية السعودية، ويتوفر لدى الموظفين المؤهلين خيار تحويل تلك الأسهم إلى أموال نقدية. تتحمل الشركة تكاليف هذه الأسهم وفقًا لترتيب رسوم خاص بالمجموعة تُدفع مباشرة إلى أكسا إس إيه.	247	أسهم الأداء

يوسف صالح ابالخييل

رئيس مجلس الادارة

29 مارس 2018

إلى السادة /المساهمين
شركة أكسا للتأمين التعاوني

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي شركة أكسا للتأمين التعاوني

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان المعاملات مع أطراف ذوي علاقة بين شركة أكسا للتأمين التعاوني ("الشركة") والأطراف ذوي العلاقة لأعضاء مجلس ادارة الشركة ("التبليغ") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الذي يجب تقديمه من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للمقاييس الموضحة أدناه لكي يتفق مع متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير.

المقاييس

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ - ١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للشركة. يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالاعمال أو العقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمقاييس والتأكد من اكتمالها تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

استقلالنا والرقابة النوعية

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك واداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بالتأكد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي للرقابة النوعية رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، تحتفظ بنظام شامل للرقابة النوعية يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعتل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كنت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختياري، للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لاستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

ملخص لنطاق العمل الذي قمنا فيه

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والاتفاقيات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات مجلس الإدارة.
- اختيار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في إيضاح رقم ١٤ حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعتل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملازمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، فإننا لا نبدى رأي مراجعة أو رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات التي المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين وفقاً للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقتنا المسبقة، باستثناء وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز



بدر إبراهيم بن محارب
ترخيص رقم ٤٧١

١١ رجب ١٤٣٩ هـ

٢٨ مارس ٢٠١٨